

## قانون رقم ١٠١ لسنة ٢٠٠٥

بربط موازنة الهيئة المصرية العامة للمساحة

للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

( المادة الاولى )

قدرت جملة موازنة الهيئة المصرية العامة للمساحة للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ١١٤٥٤٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وأربعة عشر مليوناً وخمسمائة واثنان وأربعون ألف جنيه) .

( المادة الثانية )

قدرت الاستخدمات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ٨٨٥٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانية وثمانون مليوناً وخمسمائة ألف جنيه) موزعة كالاتى :  
- أجور بمبلغ ٧٣٠٠٠٠٠٠ جنيه .  
- النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٥٥٠٠٠٠٠٠ جنيه .

( المادة الثالثة )

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ٩٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة وتسعون مليون جنيه) .

( المادة الرابعة )

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ٦٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة ملايين وخمسمائة ألف جنيه) منه مبلغ ٥٢٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

( المادة الخامسة )

قدرت الاستخدمات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ١٩٥٤٢٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة عشر مليوناً وخمسمائة واثنان وأربعون ألف جنيه) موزعة كالاتى :  
- استخدامات استثمارية بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .  
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ١٤٥٤٢٠٠٠٠٠٠ جنيه .

( المادة السادسة )

- قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ١٩٥٤٢٠٠٠ جنيهه (فقط وقدره تسعة عشر مليوناً وخمسمائة واثنتان وأربعون ألف جنيهه) موزعة كالآتي :
- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١٤٥٤٢٠٠٠ جنيهه .
  - قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيهه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي .

( المادة السابعة )

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

( المادة الثامنة )

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

( المادة التاسعة )

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

( المادة العاشرة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٥ .  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .  
صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٤٢٦ هـ  
(الموافق ٢٠ يونية سنة ٢٠٠٥ م) .

حسنى مبارك

( القيمة بالجنيه )

## موازنة الهيئة المصرية العامة للمساحة للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥

٢٠٠٥/٢٠٠٤		٢٠٠٦/٢٠٠٥		بيان
٩٢٠٩٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠٠	٨٨٢٤٠٠٠٠	٨٨٥٠٠٠٠٠	
٩١٣٥٠٠٠٠	٩٢٠٠٠٠٠٠	٧٢٤٤٠٠٠٠	٧٣٠٠٠٠٠٠	الاستخدامات الجارية : الأجور .....
٧٤٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠	١٥٨٠٠٠٠٠٠	١٥٥٠٠٠٠٠٠	النفقات الجارية والتحويلات الجارية .....
٩٢٠٩٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠٠	٨٨٢٤٠٠٠٠	٨٨٥٠٠٠٠٠	جملة الاستخدامات الجارية .....
		١٦١٧٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠٠٠	فائض العمليات الجارية : مخارج دخلية ورسم تنمية الموارد .....
		٢٢٣٣٠٠٠٠	٥٢٠٠٠٠٠٠٠	الفائض الموزع (فائض الحكومة) .....
		٣٨٥٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠٠٠٠	جملة الفائض .....
٩٢٠٩٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠٠	٩٢٠٩٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠٠٠	جملة الموازنة الجارية .....
١٨١٨٥٠٠٠	١٤٥٤٢٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	الاستخدامات الرأسمالية : استخدامات استثمارية .....
٦٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	١٤١٨٥٠٠٠٠	١٤٥٤٢٠٠٠٠	تحويلات رأسمالية .....
٢٤٦٨٥٠٠٠	١٩٥٤٢٠٠٠٠	٢٤٦٨٥٠٠٠٠	١٩٥٤٢٠٠٠٠	جملة الاستخدامات الرأسمالية .....
١١٦٧٧٥٠٠٠	١١٤٥٤٢٠٠٠٠	١١٦٧٧٥٠٠٠	١١٤٥٤٢٠٠٠٠	إجمالي الموازنة .....